

دور الصناديق السيادية في بعض الدول ومدى استفادة الصندوق المصري السيادي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

ميرنا اسحاق بشري ميخائيل (1) - علاء سرحان (1) - أحمد عبد العزيز (1)

(1) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس

المستخلص

صناديق الثروة السيادية ذات دور كبير وفعال في تمويل التنمية المستدامة حيث تهتم الدراسة بتسليط الضوء على صناديق الثروة السيادية التي تعتبر فئة استثمارية عالمية فعالة ووجودها يساهم في تقدم الدول وإعادة هيكلتها وهي ظاهرة اقتصادية تم إنشائها من قبل الدول بهدف ادخار أو استثمار الفوائض المالية لها وتساهم الصناديق السيادية في النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتهدف الدراسة في كيفية أداء عمل هذه الصناديق وما هي أنواعها والاستفادة من النماذج الناجحة في هذا المجال، واستخلص الباحثين من هذه التجارب إن من شروط نجاح الصندوق السيادي وجود إطار مؤسسي يعتمد على الكفاءات الحقيقية والكوادر ذات خبرة واسعة في مجال المال والأعمال والاستثمار في الداخل والخارج وكيفية استفادة صندوق مصر السيادي منها والتعرف على صندوق مصر السيادي وكيف قام بإعادة هيكلة المشروعات وإعادة استثمارها من جديد وتحقيقه لأهداف التنمية المستدامة وقام الباحثين بتحليل بيانات البحث وتم التوصل إلى أن صندوق مصر السيادي له تأثير إيجابي على الدولة وأنه يوجد تنسيق وتعاون بينه وبين وزارة المالية وأن الصندوق له إيجابيات وسلبيات وأن صندوق مصر السيادي يساهم في النمو الاقتصادي الذي هو جزء من أهداف التنمية المستدامة لا يدخل في ميزانية الدولة

الكلمات المفتاحية: صناديق الثروة السيادية، أهداف التنمية المستدامة، صندوق مصر السيادي

المقدمة

أن جميع دول العالم ترغب أن تكون في رفاهية وازدهار وتحقيق معدلات نمو متزايدة مما يحقق لها الرفاهية والتقدم في شتى المجالات ضمن إطار التنمية المستدامة لتظهر فكرة صناديق الثروة السيادية والتي يطلق عليها الصناديق السيادية أو صناديق الثروة السيادية وهي مملوكة بالكامل للدولة وتتكون موارد وأصول هذه الصناديق من فوائض ميزان المدفوعات أو عمليات العملة الأجنبية الرسمية، أو عائدات الخصخصة، أو مدفوعات التحويل الحكومية، أو الفوائض المالية، أو الإيصالات الناتجة عن صادرات الموارد صندوق الثروة السيادي (SWF) هو صندوق استثماري أو كيان مملوك للدولة وتساهم هذه الصناديق في التنمية المستدامة، وحفظ حقوق الأجيال الحالية والقادمة، وتوفير فرص عمل، وزيادة الناتج المحلي وأهمية وجود هذه الصناديق في حصول الدول على وجود مدخرات دائمة للدول المالكة لها و بالرغم من نجاح الصناديق السيادية في الدول الأجنبية العربية تأخرت مصر في إنشاء صندوق سيادي لها (fedora، 2008)، لتكون مهمته استثمار الأموال المملوكة للدولة في مشروعات داخل مصر وخارجها بهدف تعظيم العائدات المالية الحكومية ويكون ذراعاً اقتصادياً وسياسياً ناعماً لمصر في الخارج ولذا قررت مصر إنشاء صندوقاً سيادياً لها تحت مسمى صندوق مصر السيادي وفقاً لقانون الصادر من رئيس الجمهورية رقم 177 لسنة 2018 وهو مملوك بالكامل لمصر ويتمتع باستقلال مالي وإداري وذمة مالية مستقلة عن الدولة معتمداً على أعاده هيكلة المشروعات العامة، واستغلال الأصول والموارد العاطلة من أجل المساهمة في تخفيف حدة عجز الموازنة العامة للدولة، ويمثل الصندوق السيادي لمصر فكره جديدة ولكنها تختلف عن أي صندوق سيادي آخر حيث أن الصندوق السيادي لمصر سيكون المكون الأساسي له المباني والأراضي والعقارات (الأصول غير المستغلة) التابعة للدولة وليس

لها عائد على الدولة ولا الموازنة العامة فهي تمثل عبء على الدولة المصرية وبهذه الطريقة يعود بالنفع والفائدة على الدولة والموازنة العامة (حسين، 2022).

مشكلة الدراسة

أن مصر تمتلك عدد كبير من أصول الدولة غير المستغلة مثل ملايين الأمتار من الأراضي السكنية، وآلاف الأفدنة من الأراضي الزراعية، والعقارات، والأصول السكنية العاطلة وغير مستغل منها، وهذا غير عجز الذي يوجد في الموازنة العامة للدولة، حيث يمتلك القطاع العام في مصر 8 شركات قابضة يتبعها نحو 121 شركة في العديد من المجالات الصناعية والخدمية وتتنوع هذه المشروعات بين المرحبة وقليلة الربح والتي تحقق خسائر وكل هذه المشروعات اقت عبئها على الموازنة العامة للدولة (محمد، 2019) مما جعل فكره إنشاء الصندوق السيادي المصري أصبح أمراً هاماً جداً في الوقت الحالي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال إتباعها لنهج استثماريا أكثر نشاطاً وأقل حذراً في المخاطرة وتحقيق أعلى عائد، وكيفية تعظيم الاستفادة من صندوق مصر السيادي وكيفية الاستفادة من صناديق الثروة السيادية الأخرى لكي يحقق أعلى استفادة للدولة.

إذن المشكلة عدم وجود جهة تكون مسؤولة عن استغلال أصول الدولة الاستغلال الأمثل وعن الشركات الخاسرة التي تلقي عبئها على موازنة الدولة واستمرار الحفاظ على تفعيل أهداف التنمية المستدامة

تساؤلات الدراسة

تتمثل في الإجابة على الأسئلة الآتية:

- 1- ما هي صناديق الثروة السيادية؟
- 2- هل صناديق الثروة السيادية تساعد الدول في تحقيق التنمية المستدامة؟
- 3- ما هو صندوق مصر السيادي والسبب وراء إنشائه؟
- 4- كيف قام الصندوق السيادي المصري بإعادة هيكلة المشروعات الخاسرة؟
- 5- كيف يمكن الاستفادة من تجارب الصناديق السيادية الناجحة في إداء صندوق مصر السيادي؟
- 6- هل يوجد تعاون صندوق مصر السيادي بالهيئات الأخرى مثل وزارة المالية وغيرها؟

فروض الدراسة

الفرض الأول: يوجد تعاون بين صندوق مصر السيادي والهيئات الأخرى مثل وزارة المالية وغيرها

الفرض الثاني: نجحت مصر في رفع أداء الاقتصاد المصري من خلال صندوق مصر السيادي

أهمية الدراسة

تكمن هذه الأهمية في تبين وشرح العناصر التالية:

- 1- يعمل صندوق مصر السيادي على توظيف الموارد التوظيف الأمثل لكي نحافظ على حقوق الأجيال القادمة
- 2- جذب رؤوس الأموال لتمويل المشروعات وخلق فرص للاستثمار الأمثل من خلال الصندوق
- 3- الاستفادة من الصناديق السيادية الأخرى في زيادة نمو صندوق مصر السيادي واستدامته
- 4- يقوم الصندوق بفتح باب للمشاركة مع القطاع الخاص في تمويل المشروعات
- 5- صندوق مصر السيادي يحقق أهداف التنمية المستدامة وإتاحة فرص عمل وخلق فرص استثمارية جديدة
- 6- الاستفادة من الأصول غير المستغلة في مصر وذلك لتحقيق أكبر استفادة من هذه الأصول.

الدراسات السابقة

في هذا السياق سوف نستعرض الدراسات السابقة ذات صلة بموضوع الصناديق الثروة السيادية

1- Javier Santiso(2008)

هدفت الدراسة التركيز على أهمية صناديق الثروة السيادية التي جعلت الدول النامية تسيير على قدم المساواة مع الدولة المتقدمة، وتأسيس مراكز مالية رائدة مستقلة عن المراكز المالية الغربية التقليدية مثل نيويورك ولندن، وسوف تنمو صناديق الثروة السيادية لتصبح جهات فعالة ورئيسة في تمويل التنمية والتنوع الاقتصادي، وتوصلت النتائج إلى التخوف من استثمارات صناديق الثروة السيادية بسبب دوافع سياسية وانعدام الشفافية والحوكمة وغيرها وان صناديق الثروة السيادية تكمن الدولة الناشئة أن تكون دول فعالة ورئيسية وأن تمكن الدولة النامية في نقل التكنولوجيا والتقنيات الخاصة بها ومشاركة الدول النامية في التخطيط وتطوير مؤسساتها لحسن إدارة ثرواتها، وأوصت الدراسة ضرورة إنشاء جهة رسمية للاستفادة من خبرات صناديق الثروة السيادية في تطوير الدول النامية وأن تكون هذه الجهة فريدة ومدفوعة من أصحاب صناديق الثروة السيادية

2- دراسة بوفليخ نبيل (2010) الهدف من إنشاء صناديق الثروة السيادية يختلف من دولة لأخرى فمنها يهدف إلى استغلال الفوائض للاستثمار لضمان الحقوق الأجيال القادمة، والدولة الأخرى تهدف لتحقيق الاستقرار المالي وحماية الاقتصاد الوطني من الثروات الزائدة والذي أطلق عليها المرض الهولندي، وتوصلت النتائج إلى أن صناديق الثروة السيادية تعتبر أداة مالية مستحدثة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ويتم تمويلها عن طريق فوائض الموازنة العامة أو فوائض ميزان المدفوعات، وأن صندوق ضبط الموارد نجح في تخفيف حجم الديون الداخلية والخارجية، وأوصت الدراسة إن تنفيذ إي سياسة في الجزائر أن يتم ضمن إستراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة عن طريق تنفيذ مجموعة من البرامج والسياسات التي لا تتعارض أهدافها

3- Majid Al-Said (2010) هدفت الدراسة إلى أهم القضايا المتعلقة بصناديق الثروة السيادية من الاستثمارات والإستراتيجيات المتبعة وإدارة هذه الصناديق وتقييم انضباط السوق، وعدم الاعتماد على عوائد النفط وبالتالي زيادة الطلب على الأسواق المالية وهذا يعد عامل من العوامل استقرار السوق العماني، توصلت النتائج في التعرف على أصول وموارد الصندوق السيادي في عمان وتطور إيراداته واستثماراته وتوجيهه محفظة الاستثمارية نحو اقتصاد

عمان هذا فضلا عن إدارته ودرجة الشفافية والرقابة والحوكمة التي تتمتع بها مشروعاته، وأوصت الدراسة إلى ضرورة وجود منظمة مستقلة ومحايطة لمراقبة وإدارة القضايا الناشئة عن الصناديق السيادية

4- Jurgen Beanustein (2017)

أشارت دراسة إلى دور صناديق الثروة السيادية والمبادئ التوجيهية للاستثمار الأخلاقي حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على المبررات التي دفعت الكثير من الدول ذات الفوائض النفطية إلى إنشاء صناديق الثروة السيادية واستثمار أموالها في الأصول المالية بالدول الغربية، وتوصلت النتائج بان الدافع إلى ذلك مساهمة الصناديق السيادية في التنوع الاقتصادي لهذه الدول وحفظ حقوق الأجيال القادمة في الموارد البترولية الناصبة، ونفت القول بان أساس إنشاء الصناديق السيادية من الدول النفطية كان لأغراض دعم العلاقات السياسية مع الدول الكبرى، وأوصت الدراسة بالزام الدول الكبرى وصندوق النقد الدولي بضرورة استثمارات تلك الصناديق بالأخلاق والمزيد من الشفافية والحوكمة لاستثماراتها

5- **أوضحت دراسة (حطاب موارد ، رقائي لآلة فاطمة ، 2020)** هدفه الدراسة الصندوق السيادي الكويتي المدعو بالهيئة العامة للاستثمار الذي يعتبر أول صندوق سيادي في العالم من أجل إبراز الدور الحالي للصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة، وتوصلت النتائج إلى أن صناديق الثروة السيادية ذات دور هام وكبير في تمويل مشاريع التنمية المستدامة حيث أن موارد هذه الصندوق كبيرة يتم استثمارها في مختلف الهيئات بهدف تعظيم مداخنها وتوزيعها ومن بين هذه الهيئات نجد تلك التي تسعى الي تمويل المشاريع الإنمائية التي تصب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ونجد من بينها صندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي يمنح القروض لتمويل المشاريع الإنمائية في قطاعات مختلفة وأوصت يجب الاهتمام بتطوير الصناديق السيادية وتنوعها في الكويت لزيادة الدعم والتنمية الاقتصادية.

6- **دراسة ياسر محمد زكريا محمد حسن (2022)** هدفت الدراسة في تقديم رؤية لإمكانية تفعيل الاستفادة من صناديق الثروة السيادية في علاج الأزمات المالية والاقتصادية وتجنبها في المستقبل وحسن أدارة الأصول المملوكة للدولة، وتوصلت النتائج إلى أن إنشاء صندوق سيادي مصر يساهم في توظيف الأمثل للموارد الاقتصادية غير المستغلة وغير الرابحة وهذا ينعكس على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، الحصر الدقيق لأصول وممتلكات الدولة التي في حيازة الصندوق وتقييمها تقريبا دقيقا، وأوصت الدراسة إلى حصر وتقييم الأصول والممتلكات للدولة التي تدخل في حيازة الصندوق وذلك من خلال تعاون الجهات الاقتصادية المعنية

الإطار النظري

1- **صناديق الثروة السيادية:** صندوق الثروة السيادي هو صندوق استثماري مملوك بالكامل للدولة من قبل الحكومة وتقوم باستثمارات محلية ودولية طويلة الأجل بحثاً عن عوائد أكثر والتي تنشأ من فوائض ميزان المدفوعات أو الفوائض المالية ، و عائدات الخصخصة و غيرها ، ولكنها منظمة تعمل بشكل منفصل عن البنك المركزي لحمايتها من التأثير السياسي المفرط الذي يجعل الاستثمارات الدولية والمحلية في مجموعة متنوعة من الأصول المحفوفة بالمخاطر

- **صندوق النقد الدولي:** الصناديق السيادية هي صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة هذه الصناديق لأغراض اقتصادية كلية ، وهي صناديق تحتفظ بالأصول وتتولي توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية (IMF, 2022)

- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):** صناديق الثروة السيادية هي وسائل استثمار مملوكة للحكومة يتم تمويلها من موجودات الصرف الأجنبي (Organisation for Economic Co-operation and Development, 2008)

Edwin. M. Truman:- صندوق الثروة السيادي مصطلح يطلق على مجموعة من الأصول المالية المملوكة أو المراقبة من قبل الحكومة و المتضمنة لبعض الأصول المالية الدولية (M.Truman, 2008.)

2- تعريف صندوق مصر السيادي: صندوق مصر السيادي تأسس الصندوق عام 2018 كصندوق استثمار خاص لخلق شراكات مع المستثمرين المحليين والأجانب من القطاع الخاص من خلال تصميم منتجات استثمارية فريدة من نوعها عن طريق الاستغلال الأمثل للأصول المملوكة للدولة هو يتميز بشخصية اعتبارية مستقلة ومملوك بالكامل للدولة المصرية مع السماح للقطاع الخاص بالدخول معه كشريك في الاستثمارات وتطوير الأصول التي تملكها الدولة وتعظيم العائد منها بنسبة تحفظ حق الدولة وحق الأجيال الحالية والقادمة من تلك الأصول ، يعمل صندوق مصر السيادي على جذب الاستثمارات من خلال تطبيق استراتيجية استثمارية متعددة القطاعات تمكنه من دعم النمو الاقتصادي للبلاد والمساهمة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والتي تهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة

3- صناديق الثروة السيادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة: أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وتتوجه أساساً لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا واحتياجا للتنمية، أي أنها تسعى للحد من ظاهرة الفقر العالمي والإصلاح البيئي لتعود بالنفع على الفرد وهي تمثل عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الطبقات المجتمع ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد فقط، وهذا يعني أنها ليست عشوائية وإنما عملية محددة الغايات ذات استراتيجية طويلة المدى حيث تتكون أهداف التنمية المستدامة من 17 هدف وتتلخص في القضاء على الفقر والجوع وتوفير الأمن الغذائي، وتعزيز الزراعة وضمان تمتع الفرد بالعيش الصحيح، وضمان وجود تعليم جيد للفرد، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وضمان توفير المياه، والاهتمام بالطاقة الحديثة إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود وتعزيز النمو الاقتصادي، واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيير المناخ، وحماية الأراضي من التدهور، والحد من تفاوت بين الدول، والتشجيع على إقامة مجتمعات جيدة وهذا كله يتطلب استثمارات عالية الجودة مثل صناديق الثروة السيادية لما تمتلكه من ضخامة أموالها واستثماراتها، حيث تلعب صناديق الثروة السيادية دورا كبيرا في تمويل هذه الأهداف كونها تعتبر منظمات تتميز بميزة الاستثمارات في الأصول طويلة الأجل ومشاريع الإنمائية الكبيرة وبالتالي يمكنها تمويل مشاريع التنمية المستدامة بشكل فعال من خلال الاستثمار في قطاعات الطاقة المتجددة، والمياه، والنقل العام، والبنية التحتية، والاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها بالإضافة إلى أنها تساهم في تمويل المشاريع الاجتماعية والصحية

وأن صندوق مصر السيادي قام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) يستهدف صندوق مصر السيادي إلى استخدام إطار عملة في تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة كأداة لتحفيز شركائه على تحسين أدائهم في تطبيق تلك المعايير من خلال التعاون مع الصندوق، وأيضاً تتوافق المحفظة الاستثمارية لصندوق مصر السيادي مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ورؤية مصر 2023، وحيث أن أهداف التنمية المستدامة هي الاستدامة البيئية، اقتصاد قوي، حوكمة، جودة الحياة، السلام والأمان، المكانة الريادية، المعرفة والابتكار، العدالة والاندماج وهذا ما يحققه صندوق مصر السيادي، حيث قام بالشراكة مع الشركة الوطنية المصرية للصناعات السبك الحديد وهي شركة خاصة مشتركة مكونة من مجموعة من شركات مع جهات حكومية وذلك يحقق الهدف الثامن والتاسع من أهداف التنمية المستدامة، وقامت بإنشاء مجموعة من المدارس على الأرض الكونية التي في حيازة صندوق مصر السيادي وبالشراكة مع القطاع الخاص وبذلك تحقق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وقام الصندوق بالشراكة مع وبي انفسمنتس وصيدلية العزبي لأطلاق شركة خدمات لوجستية للصناعات وتجارة الأدوية وبذلك يحقق الهدف الثالث والثامن من أهداف التنمية المستدامة، وقام الصندوق بالشراكة مع اتصالات مصر لتمويل المشروعات الصغيرة متناهية الصغر، ومصر القابضة للتأمين وبذلك يحقق أهداف التنمية المستدامة، وقام صندوق مصر السيادي بإنشاء فروعاً له تهتم بالزراعة والصناعات الغذائية حيث أن قطاع الزراعي يعتبر ركيزة من ركائز الحياة ووضع الصندوق صندوق للقطاع الزراعي والتصنيع كأولوية للمحافظة على الأمن الغذائي وذلك لتماشيه مع برنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، والاستفادة القصوى من أراضي مصر الخصبة وتنوع محاصيلها الزراعية الذي تتمتع بجودة عالية وزيادة كسب الاستثمارات القطاع الخاص وذلك لزيادة الإنتاجية للقطاع الزراعي باستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا

4- تطور أصول صندوق مصر السيادي:

جدول (1) تتطور رأس مال الصندوق

| تتطور رأس مال الصندوق (المليار جنيه) | |
|--------------------------------------|-------------------------------|
| السنة | رأس مال الصندوق بالمليار جنيه |
| 2018 | 5 |
| 2022 | 11 |
| 2023 | 12 |

من إعداد الباحثين

وأسست الحكومة المصرية صندوق مصر السيادي عام 2018 والمعدل بالقانون 197 لسنة 2020 حيث يبلغ حجم رأس المال المرخص 200 مليار جنيه ورأس المال المدفوع 5 مليار جنيه أن صندوق مصر السيادي يتطلع الى زيادة رأس المال المدفوع للصندوق السيادي ليصل إلى 100 مليار جنيه وخصوصاً بعد إضافة القيمة السوقية لـ 20 أصلاً جديداً، مضاف إليهم الشركة القابضة للتأمين التي صدر قرار جمهوري بنقل ملكيتها بالكامل للصندوق منتصف مارس 2023 بهدف جذب الاستثمارات وتشجيع الاستثمار المشترك في الأصول المملوكة للدولة من أجل زيادة قيمتها وفعاليتها للاقتصاد المصري نستخلص أن الصندوق يزيد من استثماراته حيث في عام 2018 وهو عام تأسيسه إلى 5 مليار جنيه وبعد ذلك قام بزيادة رأس المال ليصبح 11 مليار جنيه في عام 2022 وفي عام 2023 ارتفع عن الأعوام السابقة له ليصبح 12 مليار جنيه وهذا يشير إلي تقدم الصندوق المصري السيادي حيث أعلنت الحكومة المصرية عن فوز تحالف أمريكي بتأهيل وتطوير مجمع التحرير بمنطقة وسط البلد، بعد تقدمه بأفضل عرض مالي وفني بإجمالي استثمارات أكثر من 3.5 مليار جنيه (113 مليون دولار) لتطوير المبنى ليكون متعدد الاستخدامات

(فندقي - تجاري - إداري - ثقافي) وإن نقل ملكية أصول حكومية إلى صندوق مصر السيادي تعد الخطوة الأولى نحو استغلال هذه الأصول من خلال الشراكة مع القطاع الخاص بما يعظم عوائد الدولة من هذه الأصول غير المستغلة، ويوفر فرصاً استثمارية متنوعة وجذابة أمام القطاع الخاص، إضافة إلى توفير المزيد من فرص العمل للشباب ونفذ صندوق مصر السيادي 16 مشروعاً خلال 3 سنوات بإجمالي استثمارات 48 مليار جنيه (1.5 مليار دولار) في قطاعات متنوعة، ويعتزم الاستثمار في إنشاء 2600 غرفة فندقية بمنطقة وسط البلد خلال الفترة المقبلة، وتطوير 15 ألف متر مساحات ومناطق خضراء بالمنطقة، وهذا طبقاً لتقرير صندوق مصر السيادي لمجلس النواب، أن أهمية الموقع الاستراتيجي للأصول الحكومية بمنطقة وسط البلد يتناسب مع أنشطة استثمارية متنوعة، مشيراً بضرورة إجراء دراسة متخصصة لكل أصل حكومي بالشراكة مع شركات عالمية لاختيار النشاط الاستثماري الأنسب الذي يحقق عائداً اقتصادياً ضخماً

جدول (2): صندوق مصر السيادي كيف إعادة استثمار أصول الدولة من جديد

| طرح صندوق مصر السيادي عدداً من الأصول الحكومية للاستثمار إلى القطاع الخاص | | | | | | | |
|---|--|--|--|--|---|--|-------------------|
| المكان | مجمع التحرير | | المقر السابق لوزارة الداخلية مبنى وزارة الداخلية | | أرض القرية الكونية | | |
| | قبل إعادة تطويره | بعد إعادة تطويره | قبل إعادة تطويره | بعد إعادة تطويره | قبل إعادة تطويره | بعد إعادة تطويره | |
| الوصف | بُني المجمع في عام 1951 بموجب قرار ملكي ليمثل أول مبنى إداري يضم مكاتب حكومية تحت اسم "مجمع المصالح الحكومية"، المعروف اختصاراً باسم مجمع التحرير ويتألف المجمع من 14 طابق على مساحة 58,000 متر مربع ويضم 1,356 حجرة | قرر صندوق مصر السيادي بإعادة تأهيل مجمع التحرير، ويتولى التحالف الأمريكي الفائز بتطوير مجمع التحرير، والذي يضم ثلاثة من كبريات الشركات العالمية الخبيرة وهما مجموعة جلوبال فينتشرز ومجموعة أوكسفورد كابييتال وشركة العتيبة للاستثمار لتحويل مجمع التحرير وتطويره ليصبح مجمع متعدد الأغراض والاستخدامات | يقع المقر السابق لوزارة الداخلية في وسط المدينة ويعد جزءاً من القاهرة الخديوية يتألف المقر من 10 مبان منفصلة بأحجام وارتفاعات مختلفة وبمساحة إجمالية تصل إلى 41,950 متر مربع، ويتميز إثنين منها بطابع معماري مميز حيث الأسقف المرتفعة والمداخل الواسعة والمساحات الفسيحة | ونجح في إجراء شركات لتحويل مبنى وزارة الداخلية إلى فندق ومركز تعليمي | تقع القرية الكونية على مقربة من مدينة ٦ أكتوبر وحدائق الأهرام حيث الموقع المثالي لبناء مجمع تعليمي على مساحة إجمالية تصل إلى 679,000 متر مربع | سوف يتم تطوير الأرض لتصبح مشروع متعدد الأغراض يخدم عدداً من القطاعات من بينها إلى مجمع مدارس (التعليم)، والضيافة، والتجزئة، والترفيه و يتولى صندوق مصر السيادي بالاشتراك مع القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية (سيرا) وجيمس للتعليم، إقامة أربع مدارس في المنطقة الجنوبية، لتبدأ هذه المدارس في تقديم خدماتها للجمهور في عام 2023 | صندوق مصر السيادي |
| مالك الأصل | الحكومة | صندوق مصر السيادي | الحكومة | صندوق مصر السيادي | الحكومة | صندوق مصر السيادي | |
| المساحة | 58,000 متر مربع | | 41,950 متر مربع | | 679,000 متر مربع | | |
| الموقع | القاهرة | | القاهرة | | القاهرة | | |

1- من إعداد الباحثين (السيادي، 2022)

جدول (3): أوجه التشابه والاختلاف بين كل من صندوق المعاشات التقاعد الحكومي النرويجي وجهاز أبو ظبي للاستثمار وصندوق مصر السيادي

| العناصر | صندوق مصر السيادي | جهاز أبو ظبي للاستثمار ADIA | صندوق المعاشات التقاعد الحكومي النرويجي |
|---------------------------|---|---|---|
| تأسس | 2018 | 1976 | 1990 |
| ترتيبه | 49 | 4 | 1 |
| أصول الصندوق | 12,000,000,000 دولار أمريكي | 993,000,000,000 دولار أمريكي | 1,548,145,071,000 دولار أمريكي |
| الهدف من إنشائه | التنمية الاقتصادية + تمويل الموازنة العامة | التنمية الاقتصادية وحفظ حقوق الأجيال القادمة من إيرادات النفط | تمويل نفقات المعاشات الحكومية وتمويل الموازنة العامة وقت الحاجة |
| استثمارات الصندوق | الاستثمار داخل مصر وخارجها | التركيز على الاستثمار المحلي والشراكة مع الشركات الأجنبية | الاستثمار خارج النرويج |
| الرقابة الخارجية | جهاز المركزي للمحاسبات ومعين من بين المحاسبين المقيدون لدى البنك المركزي وهيئة الرقابة المالية | الحكومة | البرلمان |
| مصدر التمويل الصندوق | الأصول المملوكة للدولة الغير مستغلة + أراضي الدولة + عوائد استثمارات | إيرادات النفط + عوائد استثمارات | إيرادات النفط + عوائد استثمارات |
| مجال استثماراته | شراء ومشاركه الشركات مع الشركات في كافة القطاعات الاقتصادية | شراء ومشاركه مع الشركات في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية | الاستثمارات في سندات الدين الأجنبية في الاقتصاديات المستقرة |
| الآثار الاقتصادية للصندوق | تحقيق نمو اقتصادي في جميع المجالات التي يعمل في الصندوق وتطور حجم رأس مال الصندوق من 5 مليار جنية عام 2018 إلى 12 مليار جنية عام 2023 | نمو الناتج المحلي الإجمالي ورفع كفاءات الموارد البشرية وخلق المزيد من فرص عمل | نمو حجم أصول الصندوق من 172 مليار كرونة عام 1998 إلى 12340 مليار كرونة عام 2021 |

1- من إعداد الباحثين

2- إيهاب إبراهيم محمد. (2019). تأليف الآثار الاقتصادية المتوقعة لصندوق مصر السيادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (صفحة 262). مصر

الإجراءات المنهجية

الطريقة البحثية:

تعتمد الدراسة على استخدام المنهج التحليلي الوصفي والكمي المقارن من خلال وصف ظاهرة البحث واستعراض ظاهرة صناديق الثروة السيادية وظهورها، وتطور أنشطتها والدراسات الاقتصادية المرتبطة بها، بجانب استعراض نتائج بعض الدول في محاولة للاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال وقامت الباحثة باستخدام أسلوب التحليل الوصفي والكمي على صحة الفروض من خلال التحليل الإحصائي للاستبيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS

تم تصميم استمارة استبيان وقدمت لكلا من:

وزارة المالية، صندوق مصر السيادي:

وقمنا بتحليل النتائج طبقا لفروض الدراسة المتحصل عليها من خلال أساليب التحليل الإحصائي وهي:

أساليب التحليل الإحصائي: تم تفرغ البيانات عن طريق البرنامج الإحصائي المعروف برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciences وتم التحليل الإحصائي باستخدام الحاسب الآلي من خلال برنامج الحزم الإحصائية SPSS V. 25، وتعد هذه الخطوة - تفرغ البيانات - خطوة تمهيدية لتبويب البيانات، ومن خلاله تم:

1- اختبار الثبات من خلال معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbachs لاختبار ثبات الاستبيان.

2- اختبار صدق الاتساق الداخلي من خلال معامل ارتباط بيرسون بين العبارات وإجمالي الاستبيان.

3- الإحصاء الوصفية التكرارات والنسب والمتوسطات والانحراف المعياري والوزن النسبي المئوي.

4- اختبار ت One sample t-test.

الثبات والصدق لاستبيان الدراسة:

ثبات الاستبيان: (1) الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لاستبيان الدراسة:

جدول (1) ثبات العبارات الاستبيان باستخدام معادلة ألفا كرونباخ

| أبعاد المقياس | عدد العبارات | قيمة ألفا |
|----------------------------------|--------------|-----------|
| إجمالي استبيان صندوق مصر السيادي | 15 | 0.717 |

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات لعبارات الاستبيان قيم جيدة حيث كانت قيم معامل الثبات أعلى من (0.50) وكانت قيمة ألفا للدرجة الكلية للاستبيان (0.717) وهي قيمة مرتفعة مما يشير لصلاحية العبارات والاعتماد عليها في النتائج.

(2) الثبات بالتجزئة النصفية لاستبيان الدراسة:

جدول (2) ثبات التجزئة النصفية للاستبيان

| المتغيرات | الجزء الأول | الجزء الثاني | معامل الارتباط بين الجزئين | معامل جتمان |
|----------------------------------|-------------|--------------|----------------------------|-------------|
| إجمالي استبيان صندوق مصر السيادي | 0.614 | 0.685 | 0.644 | 0.642 |

قامت الباحثة بالتحقق من ثبات الاستبيان باستخدام طريقة التجزئة النصفية، حيث تم تقسيم العبارات إلى جزئين، وبلغ معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لعبارات الجزء الأول والدرجة الكلية للاستبيان وهي (0.414)، وحُسب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لعبارات الجزء الثاني والدرجة الكلية للاستبيان بلغت (0.385)، مما يشير لثبات لكلا من الجزئين كما مدون بالجدول، وبلغ معامل الارتباط لإجمالي الاستبيان (0.444) ومعامل جتمان (0.512).

صدق الاستبيان: (2) صدق الاتساق الداخلي: وتم إيجاد صدق الاتساق الداخلي لعبارات استبيان (صندوق مصر السيادي) عن طريق حساب معامل الارتباط بين درجات الأفراد على كل عبارة من عبارات الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان الذي تنتمي إليه.

جدول (3) صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان

| رقم العبارة | معامل الارتباط | معامل الارتباط | الصدق الذاتي $\sqrt{\alpha}$ | الصدق الذاتي $\sqrt{\alpha}$ |
|-------------|----------------|----------------|------------------------------|------------------------------|
| 1 | 0.456 | 9 | 0.510 | 0.648 |
| 2 | 0.416 | 10 | 0.568 | 0.714 |
| 3 | 0.482 | 11 | 0.342 | 0.754 |
| 4 | 0.317 | 12 | 0.489 | 0.585 |
| 5 | 0.419 | 13 | 0.405 | 0.699 |
| 6 | 0.463 | 14 | 0.524 | 0.636 |
| 7 | 0.346 | 15 | 0.433 | 0.724 |
| 8 | 0.420 | | | 0.658 |

(* دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05) (** دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)

ينضح من الجدول السابق أن جميع قيم معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.05) و(0.01) لعبارات الاستبيان، مما يؤكد على صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان. الإحصاء الوصفي لإجابة عينة الدراسة

جدول (4) يوضح توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير الوظيفة

| الوظيفة | العدد | النسبة |
|------------|-------|--------|
| إدارة عليا | 3 | 8.1 |
| إدارة وسطى | 6 | 16.2 |
| إداري | 12 | 32.4 |
| فنى | 16 | 43.2 |
| الإجمالي | 37 | %100 |

تبين من الجدول السابق لوصف عينة الدراسة تبعاً لمتغير الوظيفة كانت عينة الدراسة فني بعدد (16) مفردة بنسبة (43.2%) وهي أعلى نسبة، ثم عينة إداري بعدد (12) مفردة بنسبة (6%)، يليه إدارة وسطى بعدد (6) مفردة بنسبة (16.2%)، وأخيراً عينة إدارة عليا بعدد (3) مفردة بنسبة (8.1%) وهي أقل نسبة

جدول (5) يوضح توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير السن

| السن | العدد | النسبة |
|--------------|-------|--------|
| أقل من 30 | 3 | 8.1 |
| من 30 إلى 40 | 17 | 45.9 |
| أكثر من 40 | 17 | 45.9 |
| الإجمالي | 37 | %100 |

تبين من الجدول السابق لوصف عينة الدراسة تبعاً لمتغير السن كانت عينة الدراسة (من 30 إلى 40 - أكثر من 40) بعدد (17) مفردة بنسبة (45.9%) لكل منهم على حدة وهي أعلى نسبة، وأخيراً عينة (أقل من 30) بعدد (3) مفردة بنسبة (8.1%) وهي أقل نسبة.

النتائج

بالنسبة لتحليل الإحصائي باستخدام الحاسب الآلي من خلال برنامج الحزم الإحصائية SPSS V. 25 تم التوصل الي إجابة التساؤل الأول: يوجد تعاون بين صندوق مصر السيادي والهيئات الأخرى كوزارة المالية وغيرها؟ وللإجابة على التساؤل الأول تم تحليل إجابات عينة الدراسة للعبارة في استمارة الاستبيان باستخدام التكرارات والنسب المئوية ومتوسط المرجح المئوي كما يلي:

جدول (1) وضح التكرارات والنسب المئوية ومتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي المئوي لعبارة التساؤل الأول

| قيمة (ت) | الوزن النسبي | التكرارات | المتوسط | أوافق | | إلى حد ما | | لا أوافق | | العبارات |
|----------|--------------|-----------|---------|-------|-------|-----------|-------|----------|-------|--|
| | | | | % | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | |
| 36.00 | 98.33 | 0.33 | 2.95 | 97.3 | 36 | 0 | 0 | 2.7 | 1 | وزارة المالية تعمل شراكة بين المال العام والمال الخاص من خلال وحدة الـ p.p.p |
| 36.00 | 98.33 | 0.33 | 2.95 | 97.3 | 36 | 0 | 0 | 2.7 | 1 | يوجد تعاون بين وزارة المالية وصندوق مصر السيادي |
| 23.59 | 95.33 | 0.48 | 2.86 | 91.9 | 34 | 2.7 | 1 | 5.4 | 2 | يوجد تنسيق بين وزارة المالية وصندوق مصر السيادي |

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1. وافقت عينة الدراسة على عبارة (وزارة المالية تعمل شراكة بين المال العام والمال الخاص من خلال وحدة الـ p.p.p) بوزن نسبي مئوي (98.33)، غالبية عينة الدراسة أجابت (أوافق) بعدد (36) مفردة بنسبة (97.3%) وهي أعلى نسبة، يلي ذلك (لا أوافق) بعدد (1) مفردة بنسبة (2.7%) وهي أقل نسبة.
 2. كما وافقت عينة الدراسة على عبارة (يوجد تعاون بين وزارة المالية وصندوق مصر السيادي) بوزن نسبي مئوي (98.33)، وغالبية عينة الدراسة أجابت (أوافق) بعدد (36) مفردة بنسبة (97.3%) وهي أعلى نسبة، يلي ذلك (لا أوافق) بعدد (1) مفردة بنسبة (2.7%) وهي أقل نسبة.
 3. وافقت عينة الدراسة على عبارة (يوجد تعاون بين وزارة المالية وصندوق مصر السيادي) بوزن نسبي مئوي (95.33)، غالبية عينة الدراسة أجابت (أوافق) بعدد (34) مفردة بنسبة (91.9%) وهي أعلى نسبة، يلي ذلك (لا أوافق) بعدد (1) مفردة بنسبة (2.7%)، وأخيراً (إلى حد ما) بعدد (2) مفردة بنسبة (5.4%) وهي أقل نسبة.
 4. وكانت قيم (ت) دالة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (0.01) لجميع عبارات التساؤل الأول.
- الإجابة على الفرضية الأولى أنه يوجد تعاون بين صندوق مصر السيادي والهيئات الأخرى مثل وزارة المالية ما دور وزارة المالية والوزارات الأخرى المعنية في نجاح صندوق مصر السيادي؟ وللإجابة على التساؤل تم تحليل إجابات عينة الدراسة للعبارة في استمارة الاستبيان باستخدام التكرارات والنسب المئوية ومتوسط المرجح المئوي كما يلي:

جدول (2) : وضع التكرارات والنسب المئوية ومتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي المئوي لعبارات التساؤل الثالث

| قيمة (ت) | الوزن النسبي المئوي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | أوافق | | إلى حد ما | | لا أوافق | | العبارات |
|-------------|------------------------|----------------------|--------------------|-------|-------|-----------|-------|----------|-------|---|
| | | | | % | العدد | % | العدد | % | العدد | |
| 4.05 | 49.67 | 0.73 | 1.49 | 13.5 | 5 | 21.6 | 8 | 64.9 | 24 | وزارة المالية تكمل عمل صندوق مصر السيادي |
| 16.28 | 89.33 | 0.63 | 2.68 | 75.7 | 28 | 16.2 | 6 | 8.1 | 3 | تختلف وزارة المالية عن صندوق مصر السيادي |
| 3.60 | 47.00 | 0.69 | 1.41 | 10.8 | 4 | 18.9 | 7 | 70.3 | 26 | وزارة المالية له نفس أهداف صندوق مصر السيادي |
| 5.06 | 56.67 | 0.85 | 1.70 | 24.3 | 9 | 21.6 | 8 | 54.1 | 20 | وزارة المالية هو الممول لصندوق مصر السيادي |
| 5.52 | 57.67 | 0.80 | 1.73 | 21.6 | 8 | 29.7 | 11 | 48.6 | 18 | يوجد وزارات تعمل نفس عمل صندوق مصر السيادي |
| 4.76 | 57.67 | 0.93 | 1.73 | 32.4 | 12 | 8.1 | 3 | 59.5 | 22 | وزارة المالية تراقب على أموال والصندوق مصر السيادي |

ينضح من الجدول السابق: رفضت عينة الدراسة عبارة (وزارة المالية تكمل عمل صندوق مصر السيادي) بوزن نسبي مئوي (49.67)، غالبية عينة الدراسة أجابت (لا أوافق) بعدد (24) مفردة بنسبة (64.9%) وهي أعلى نسبة، يلي ذلك (إلى حد ما) بعدد (8) مفردة بنسبة (21.6%)، وأخيراً (لا أوافق) بعدد (5) مفردة بنسبة (13.5%) وهي أقل نسبة.

1. وافقت عينة الدراسة على عبارة (تختلف وزارة المالية عن صندوق مصر السيادي) بوزن نسبي مئوي (89.33)، غالبية عينة الدراسة أجابت (أوافق) بعدد (28) مفردة بنسبة (75.7%) وهي أعلى نسبة، يلي ذلك (إلى حد ما) بعدد (6) مفردة بنسبة (16.2%)، وأخيراً (لا أوافق) بعدد (3) مفردة بنسبة (8.1%) وهي أقل نسبة.

2. رفضت عينة الدراسة عبارة (وزارة المالية له نفس أهداف صندوق مصر السيادي) بوزن نسبي مئوي (47)، غالبية عينة الدراسة أجابت (لا أوافق) بعدد (26) مفردة بنسبة (70.3%) وهي أعلى نسبة، يلي ذلك (إلى حد ما) بعدد (7) مفردة بنسبة (18.9%)، وأخيراً (أوافق) بعدد (4) مفردة بنسبة (10.8%) وهي أقل نسبة.

3. وافقت عينة الدراسة على عبارة (وزارة المالية هو الممول لصندوق مصر السيادي) بوزن نسبي مئوي (56.67)، غالبية عينة الدراسة أجابت (لا أوافق) بعدد (20) مفردة بنسبة (54.1%) وهي أعلى نسبة، يلي ذلك (أوافق) بعدد (9) مفردة بنسبة (24.3%)، وأخيراً (إلى حد ما) بعدد (8) مفردة بنسبة (21.6%) وهي أقل نسبة.

4. وافقت عينة الدراسة على عبارة (يوجد وزارات تعمل نفس عمل صندوق مصر السيادي) بوزن نسبي مئوي (57.67)، غالبية عينة الدراسة أجابت (لا أوافق) بعدد (18) مفردة بنسبة (48.6%) وهي أعلى نسبة، يلي ذلك (إلى حد ما) بعدد (11) مفردة بنسبة (29.7%)، وأخيراً (أوافق) بعدد (8) مفردة بنسبة (21.6%) وهي أقل نسبة.

5. وافقت عينة الدراسة على عبارة (وزارة المالية تراقب على أموال صندوق مصر السيادي) بوزن نسبي مئوي (57.67)، غالبية عينة الدراسة أجابت (لا أوافق) بعدد (22) مفردة بنسبة (59.5%) وهي أعلى نسبة، يلي ذلك (أوافق) بعدد (12) مفردة بنسبة (32.4%) (إلى حد ما) بعدد (3) مفردة بنسبة (8.1%) وأخيراً وهي أقل نسبة.

6. وكانت قيم (ت) دالة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (0.01) لجميع عبارات التساؤل الثالث. إجابة التساؤل الثاني: نجح صندوق مصر السيادي في رفع أداء الاقتصاد المصري؟ وللإجابة على التساؤل الثاني تم تحليل إجابات عينة الدراسة للعبارة في استمارة الاستبيان باستخدام التكرارات والنسب المئوية ومتوسط المرجح المئوي كما يلي:

جدول (3) وضح التكرارات والنسب المئوية ومتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي المئوي لعبارات التساؤل الثاني

| العبارة | لا أوافق | | إلى حد ما | | أوافق | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي المئوي | قيمة (ت) |
|--|----------|------|-----------|------|-------|------|-----------------|-------------------|---------------------|----------|
| | العدد | % | العدد | % | العدد | % | | | | |
| لديك معلومات عن صندوق مصر السيادي | 0 | 0 | 2 | 5.4 | 35 | 94.6 | 2.95 | 0.23 | 98.33 | 51.63 |
| صندوق مصر السيادي يساعد في النمو الاقتصادي | 0 | 0 | 2 | 5.4 | 35 | 94.6 | 2.95 | 0.23 | 98.33 | 51.63 |
| صندوق تحيا مصر هو نفسه صندوق مصر السيادي | 34 | 91.9 | 2 | 5.4 | 1 | 2.7 | 1.11 | 0.39 | 37.00 | 1.67 |
| يوجد داعي إنشاء صندوق مصر السيادي | 2 | 5.4 | 9 | 24.3 | 26 | 70.3 | 2.65 | 0.59 | 88.33 | 17.07 |
| صندوق مصر السيادي يدخل في ميزانية الدولة | 21 | 56.8 | 5 | 13.5 | 11 | 29.7 | 1.73 | 0.90 | 57.67 | 4.92 |
| زيادة الاستثمارات ترجع إلى صندوق مصر السيادي | 8 | 21.6 | 27 | 73 | 2 | 5.4 | 1.84 | 0.50 | 61.33 | 10.18 |

يتضح من الجدول السابق:

1. وافقت عينة الدراسة على عبارة (لديك معلومات عن صندوق مصر السيادي) بوزن نسبي مئوي (98.33)، غالبية عينة الدراسة أجابت (أوافق) بعدد (35) مفردة بنسبة (94.6%) وهي أعلى نسبة، يلي ذلك (إلى حد ما) بعدد (2) مفردة بنسبة (5.4%) وهي أقل نسبة.
2. وافقت عينة الدراسة على عبارة (صندوق مصر السيادي يساعد في النمو الاقتصادي) بوزن نسبي مئوي (98.33)، غالبية عينة الدراسة أجابت (أوافق) بعدد (35) مفردة بنسبة (98.33%) وهي أعلى نسبة، يلي ذلك (إلى حد ما) بعدد (2) مفردة بنسبة (5.4%) وهي أقل نسبة.
3. رفضت عينة الدراسة عبارة (صندوق تحيا مصر هو نفسه صندوق مصر السيادي) بوزن نسبي مئوي (37)، غالبية عينة الدراسة أجابت (لا أوافق) بعدد (34) مفردة بنسبة (91.9%) وهي أعلى نسبة، يلي ذلك (إلى حد ما) بعدد (2) مفردة بنسبة (5.4%)، وأخيراً (لا أوافق) بعدد (1) مفردة بنسبة (2.7%) وهي أقل نسبة.

4. وافقت عينة الدراسة على عبارة (يوجد داعي لأتشاء صندوق مصر السيادي) بوزن نسبي مؤوي (88.33)، غالبية عينة الدراسة أجابت (أوافق) بعدد (26) مفردة بنسبة (70.3%) وهي أعلى نسبة، يلي ذلك (إلى حد ما) بعدد (9) مفردة بنسبة (24.3%)، وأخيراً (لا أوافق) بعدد (2) مفردة بنسبة (5.4%) وهي أقل نسبة.
 5. وافقت عينة الدراسة على عبارة (صندوق مصر السيادي يدخل في ميزانية الدولة) بوزن نسبي مؤوي (57.67)، غالبية عينة الدراسة أجابت (لا أوافق) بعدد (21) مفردة بنسبة (56.8%) وهي أعلى نسبة، يلي ذلك (أوافق) بعدد (11) مفردة بنسبة (29.7%)، وأخيراً (إلى حد ما) بعدد (5) مفردة بنسبة (12.5%) وهي أقل نسبة.
 6. وافقت عينة الدراسة على عبارة (زيادة الاستثمارات ترجع الي صندوق مصر السيادي) بوزن نسبي مؤوي (61.33)، غالبية عينة الدراسة أجابت (إلى حد ما) بعدد (27) مفردة بنسبة (73%) وهي أعلى نسبة، يلي ذلك (لا أوافق) بعدد (8) مفردة بنسبة (21.6%)، وأخيراً (أوافق) بعدد (2) مفردة بنسبة (5.4%) وهي أقل نسبة.
 7. وكانت قيم (ت) دالة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (0.01) لجميع عبارات التساؤل الثاني.
- الإجابة على الفرضية الثانية نجحت مصر في رفع أداء الاقتصاد المصري من خلال صندوق مصر السيادي**

نتائج الدراسة

نتائج عامة:

- 1- توصلنا إلى وجود تعاون وتنسيق بين صندوق مصر السيادي والهيئات الأخرى مثل وزارة المالية وذلك للمساهمة في عملية التنمية المستدامة
- 2- اتضح أن صندوق مصر السيادي أصبح نقطة تحول في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للدولة لأنه يقوم بالنهوض بجميع المجالات التي توجد في الدولة لتقدمها بشكل عالي الخبرة والجودة والكفاءة مما يعطي ثقل لهذا الصندوق
- 3- أصبح صندوق مصر السيادي نموذجاً ناجحاً في تصميم وتنفيذ نموذج استثماري متميز يحقق المعادلة الصعبة في الجمع بين العوائد الاستثمارية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالشراكة مع القطاع الخاص
- 4- أن الاستثمارات طويلة الأجل هي أكثر المجالات التي تؤثر على دعم أهداف التنمية المستدامة مثل الزراعة والبنية التحتية والعقارات ورأس المال المادي والاستثمار في رأس المال البشري أيضاً وهذا ما يفعله صناديق الثروة السيادية
- 5- استطاع صندوق مصر السيادي الاستفادة من تجارب الصناديق السيادية الأخرى مثل صندوق النرويج وصندوق أبو ظبي للاستثمار في إعطاء الأولوية للاستثمارات المحلية وإنشاء فروعاً له متخصص في شتي المجالات واستغلال أصول الدولة غير مستغلة وتنفيذ الخدمات المجتمعية التي تحقق الأهداف الرابع والثامن، التاسع لهدف التنمية المستدامة
- 6- توصلنا الي أن إنشاء الصندوق ساهم بشكل كبير في توظيف الأمتل للموارد الاقتصادية العاطلة وغير الرباحة منها مما زاد من الناتج المحلي الإجمالي وتخفيف عبء المشروعات العامة الخاسرة على الموازنة العامة للدولة وخلق المزيد من فرص العمل الحقيقية والمنتجة وذلك من خلال جهد كبير من الدولة في توافر الخبرات البشرية القادرة على توظيف أصول الصندوق والاستثمار بشكل أمثل للصندوق.

الخلاصة

تناول البحث موضوع صناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث استعرض البحث مفهوم الصناديق السيادية وتعرف على صندوق مصر السيادي وعلى أهداف التنمية المستدامة وكيف قام الصندوق بتحقيق هذه الأهداف، اتضح من قياس فروض البحث أن الصندوق يديره كوادر متخصصة في القطاع الخاص ذو إطار قانوني فريد من نوعه لإتاحة فرص استثمارية متميزة وغير مسبقة ويوجد تنسيق وتعاون بين صندوق مصر السيادي والهيئات الأخرى مثل وزارة المالية وغيرها من الهيئات الأخرى، والخلاصة أن صندوق مصر السيادي أصبح هو الذراع الاستثماري للدولة وأن إنشاء صندوق سيادي يدير أصول الدولة وممتلكاتها والاستغلال الأمثل للطاقة غير المستغلة ورفع كفاءة البنية التحتية بكل جوانبها والاستخدام الأمثل للموارد العامة للمساهمة في عملية التنمية المستدامة وهذا يعود بالنفع على الدولة، وأن الاستثمارات في أصول السوق طويلة الأجل مثل البنية التحتية والعقارات والزراعة ورأس المال الاستثماري والبشري والأسهم هي أكثر الاستثمارات تأثيرا لدعم أهداف التنمية المستدامة وأخيرا أن صندوق مصر السيادي يحقق أهداف التنمية المستدامة لذلك كان من الضروري إنشاء كيان اقتصادي كبير قادر على خلق فرص استثمارية وإعادة وتعظيم الاستفادة من أصول وموارد الدولة وأعادته هيكله المشروعات التي كانت تلقي بعينها على الدولة.

التوصيات

- توفير بيئة ملائمة والمزيد من العمل بطريقة تمكن الصندوق السيادي المصري من الاستثمارات والصناديق السيادية الأجنبية والعربية أيضا
- المزيد من مشاركة الصندوق السيادي المصري مع الصناديق العربية والأجنبية الأخرى وذلك من أجل دعم قدرة وكفاءات الدولة علي جذب المزيد من الاستثمارات
- التركيز على الصناعات الناشئة التي تحقق التنمية للدولة مع التوزيع القطاعي لمحفظه استثمارات الصندوق السيادي المصري وتوجيه استثمارات الصندوق في داخل مصر وليس خارجها فليس من الطبيعي خروج استثمارات الصندوق من بلد تسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية
- أن تعمل صناديق الثروة السيادية على نشر نتائج أعمالها واستثماراتها بكل شفافية ووضوح علي الرأي العام وتمكين الجهات الرقابية من متابعة نتائج عملياتها ونشر التقارير والنشرات الدورية لأنشطة الصندوق السيادي

المراجع

- إيهاب إبراهيم محمد. (2019). الآثار الاقتصادية المتوقعة لصندوق مصر السيادي في ضوء التجارب العالمية "دوافع التأسيس ومتطلبات النجاح". تأليف الآثار الاقتصادية المتوقعة لصندوق مصر السيادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (صفحة 262). مصر.
- بويكر ساخي. (2022). حوكمة صناديق الثروة السيادية في اطار مبادئ مجموعة العمل الدولية. المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية، 200,202.
- بوفليح نبيل. (2010,2011). "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل الدول النفطية الواقع و الآفاق مع الإشارة لحالة الجزائر" الدول النفطية والآفاق معدور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول

- النفطية الواقع والافاق مع الاشارة الي حالة الجزائر. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات .
- حبارك. (2020). تأثير الازمات المالية المعاصرة علي إستراتيجيات إستثمار صنادق الثروة السيادية دراسة حالة صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر . الجزائر: المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية .
- صندوق الاستثمارات العامة. (06 01، 2023). أكبر الصناديق السيادية "صندوق الاستثمارات العامة " يحافظ علي المركز ال6 عالميا ب6074.4 مليار دولار
- عيساني العارم. (2019). حوكمة صناديق الثروة السيادية دراسة التجربة الجزائرية لصندوق ضبط الموارد وفق مبادي سندياغو . مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصر ، 47،48
- ياسر محمد زكريا محمد حسن. (2022). دور صناديق الثروة السيادية في إدارة الأصول المملوكة للدولة مع الإشارة إلى قطاع الأعمال العام المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة جامعة عين شمس - كلية التجارة
- صالح حامد محمد حسنين. (2022). صناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (دراسة تحليلية). المجلة الدولية للفقہ والقضاء والتشريع المجلد 3، العدد 2، 3
- حطاب موراد، و رقاني لالة فاطمة. (2022). دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق التنمية المستدامة الصندوق السيادي الكوتي نموذج. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الاعمال، المجلد 9 ص 134-154
- شيماء إسماعيل عبد الرحيم. (2023). مدي إمكانية الاستفادة من تجارب الصناديق السيادية في دعم أداء الصندوق السيادي المصري لرفع أداء الاقتصاد المصري. القاهرة: كلية تجارة جامعة عين شمس
- صندوق مصر السيادي. (11 4، 2022). صندوق مصر السيادي . تم الاسترداد من صندوق مصر السيادي : <https://www.tsfe.com>

- Al-Said, M. (2010). Sovereign wealth funds (SWF) policies and Strategies: A case of Oman SWF – Doctoral Symposium. Brunel University Brunel Business School PhD Theses.
- Branustein, J. (2017). Sovereign wealth funds and ethical investment guidelines: the role of regime type.
- Eltobgy, M. (December 2018). Thinking Strategically ‘Using Resource Revenues to Invest in a Sustainable Future ‘Committed to Improving the State of the World ‘ White Paper ‘Geneva. Switzerland: World Economic Forum ‘.
- IMF. (2022, 8 3). IMF, Sovereign Wealth Funds: A work Agenda. Retrieved from IMF, Sovereign Wealth Funds: A work Agenda: <https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2016/12/31/Sovereign-Wealth-Funds-A-Work-Agenda-PP4234>
- Linaburg-Maduell. (2017, 9 13). Transparency Index, Sovereign Wealth Fund institution <https://www.swfinstitute.org/>.
- M.Truman, E. (2008,). A Blueprint For Sovereign Wealth Fund Best Practices Policy. Peterson Institute Number 03, P:01.
- Nakshbndi, G. (October 24 ،2018). Sovereign Wealth Funds in the 21st century ‘Opening Remarks ‘THE FIFTH Sovereign Wealth Funds Conference Proceedings Kogod School of Business (KSB). Washington ‘D.C: American University (AU).

- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2008, 9 11). Retrieved from Organisation for Economic Co-operation and Development <https://www.oecd.org/en.html>: <https://www.oecd.org/countries/marshallislands/>
- Richardson, B. J. (2011). Sovereign Wealth Funds and the Quest for Sustainability: Insights from Norway and New Zealand https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1972382. Tasmania : University of Tasmania - Faculty of Law.
- Ronald Beck and Michael fedora .(2008) .The Impact of swfglobal financial markets, the occasional paper series no,91 frank furt . Europaeen : Europaeen central Bankp 7.
- Santiso, J. (January 2009). Sovereign Development Funds : Key Financial Actors of the Shifting Wealth of Nations https://papers.ssrn.com/so13/papers.cfm?abtstract_id=1300288 . Revue d économie financière (English ed) 9(1):291-315.
- William L. Megginson and Malik, a. X. (2023). Sovereign Wealth Funds in the Post-pandemic Era. . Journal of International Business Policy, 6, 253–275.

THE ROLE OF SOVEREIGN FUNDS IN SOME COUNTRIES AND THE EXTENT TO WHICH THE EGYPTIAN SOVEREIGN FUND BENEFITS IN ACHIEVING SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS

Merna I. Boshra ⁽¹⁾; Alaa Sarhan ⁽¹⁾; Ahmed M. Abdel Aziz ⁽¹⁾

1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University

ABSTRACT

Sovereign wealth funds have a significant and effective role in financing sustainable development. The study focuses on highlighting sovereign wealth funds, which are considered an effective global investment category. Their presence contributes to the progress and restructuring of countries. They are economic phenomena created by countries with the aim of saving or investing financial surpluses. Sovereign funds contribute to economic growth and achievement of sustainable development goals. These experiences include the conditions for the success of the sovereign fund, the existence of an institutional framework based on the real competencies and cadres with extensive experience in the field of finance, business and investment at home and abroad, how Egypt's sovereign fund benefits from it, and how it restructured and reinvested projects to achieve sustainable development goals.

Keywords: Sovereign Wealth Funds, Egypt Sovereign Fund, Objectives for Sustainable Development